الغلاء الحالي

واسبابهُ

نحن في كلامنا عن الغلاء مبالغون مبالغتنا في كل شيء . فحيثما ذهبنا نسمع الناس يقولون ان حاجيات المعيشة غلت اربعة اضعاف على القليل فاذا قلت لهم ان معدّل الغلاء هو دون ذلك بكثير كذبوك . ولو صحّ ما يزعمون لوجب ان يزيد دخل كلّ انسان اربعة اضعاف ليستطيع ان يعيش كما كان يعيش قبل ايام الغلاء او ثلاثة اضعاف على القليل اذا حسبنا حساب الاقتصاد. ومعلوم ان اصحاب الرواتب لم يزد متوسط زيادة علاواتهم على ٣٠ في المئة او نحو ذلك — يدخل في ذلك موظفو الحكومة ومستخدموها والموظفون والمستخدمون في سائر الاعمال والاشغال . فالذين زاد دخلهم زيادة عظيمة هم عشرات او مئات ولم تؤثر هذه الزيادة في مجموع الامة

وعليهِ فاذا كان ثمن الحاجيات قد زاد اربعة اضعاف والدخل لم يزد سوى نحو النصف على اكثر تقدير وكانت قدرة الفقير والمتوسط الحال على الاقتصاد لا تزيد على ٢٥ في المئة من نفقتهِ في اكثر تقدير ايضاً وجب ان يكون الناس عندنا في مجاعة يموت بها كثيرون كل يوم . والمشاهد غير ذلك بل ان هذا القطر في بحبوحة من العيش لم يسمع بها الاّ في بلدان قليلة تعد على اصابع اليد الواحدة

ولمعرفة مقدار الغلاء الحقيقي نذكر اثمان بعض الحاجيات منذ اربع سنوات واثمانها اليوم للمقابلة بينها . واعنا نقول منذ اربع سنوات اي منذ سنة ١٩١٦ لا قبلها لان اثمان الحاجيات لم تزد زيادة يشعر بها تلك السنة بل كان كلّ شيء يباع ويشترى كما كان في سنة ١٩١٥ وسنة ١٩١٤ سنة بداءة الحرب . وقد ذكر في الجدول التالي معظم ما يحتاج اليهِ الفرد العادي من الاصناف غير منظور فيها الى الكمية اذ الذي يهمنا في هذه المقابلة اختلاف الثمن . وعليهِ وضعنا اثمان بعض الحاجيات بالاقة والبعض بالرطل والبعض بالعدد كما ترى والاثمان كلها بالقرش الصاغ :

	سنة ١٩١٦	سنة ١٩٢٠
السكر بالاقة	٢ قرش	٨ قروش
الرز	« ٣	٦ «
الخبز	« ١	٣ «
المشمش	« ٢	٥ «
الكرموسا	« ١	٤ «
الزيت	« ١٠	٤٠ «
السمن	« ١٤	٥٠ «
القهوة	« ١٦	٢٨ «

	سنة ١٩١٦	سنه ١٩٢٠
اللبن بالرطل	١	٢
اللحم	« ٤	١٠
الصابون	« ٢	٧
الجبن	« ٢	٦
البيض كل ٥	١	٢
السكاكر بالصفيحة	١٨	٣٦
	٧٨	٢٠٨

وبقسمة ٢٠٨ (مع ترك الكسر) على ٧٨ نجد ان المتوسط زاد ٢٫٦٦ او مع ان ثمن بعض الحاجيات كالزيت زاد اربعة اضعاف وكثير منها زاد على ثلاثة اضعاف

ولكن يجب كذلك ان يحسب حساب اجرة المنازل وثمن الملابس. ولا يخفى ان اجرة المنازل لم تزد كثيراً اي ان معظم الزيادة لم يبلغ ضعفين ثم جاء قرار الحكومة جاعلاً حدّ الزيادة ٥٠ في المئة اي النصف. واما الملابس فمنها ما زاد ثمن مادته ضعفين ومنها ما زاد ثلاثة اضعاف الى خمسة كالبفتا مثلاً. فاذا حسبنا حساب زيادة اجرة المنازل وزيادة اثمان بعض الملابس كالبفتا والجوخ والشيت والجزم والطرابيش مثلاً وجدنا ان متوسط الزيادة يهبط من ٢٫٦٦ الى ٢٫٥٥ فيصير نحو ضعفين ونصف. وسبب هذا الهبوط الكثير مع عظم زيادة ثمن الملابس هو ان اجرة المنازل لم تزد سوى النصف وهي جزء كبير من النفقة الشهرية وقد تبلغ احياناً ربعها وعادة خمسها ولا تقلّ الاّ نادراً عن سدسها كما هو معلوم

وعلى هذا الحساب يجب ان يكون دخل ذي العائلة قد زاد ضعفين ونصفاً ليستطيع ان يعيش كما كان يعيش قبل الغلاء. ولكن هذا لم يحدث على المتوسط وعليه يتلاقى هذا الفرق بالاقتصاد وتقدره بخمسة وعشرين في المئة على الكثير. فلنفرض ان دخل زيد الشهري قبل الغلاء ١٠ جنيهات وانهُ ينفق دخلهُ كلهُ وان متوسط زيادة ماهيتهِ او دخلهِ ٥٠ في المئة اي ٥ جنيهات فيكون دخلهُ الشهري ١٥ جنيهاً. ولكن متوسط اثمان الحاجيات زاد ٢٥٠ في المئة. اي ان

ماهية زيد يجب ان تكون ٢٥ جنيهاً ليعيش بها عيشتهُ الماضية وقد قدرنا انهُ يقتصد ٢٥ في المئة على الكثير اي الربع فاذا اسقطنا ربع الخمسة وعشرين جنيهاً منها اي ٦ ¼ جنيه بقي لدينا ١٨ ¾ الجنيه وهذا يقل ٣ ¼ الجنيه عن نفقة زيد. وعليهِ يجب على زيد ان يقتصد ٤٠ في المئة اي ١٠ من ٢٥ = ١٥ ليعيش كما كان يعيش. وهذا كثير عليهِ لا يطاق ولا يعزيهِ عن هذه الحال الا قولهم انها خير من الموت. ولكن من الناس من يقول مع المتنبي:

ذلَّ من ينبط الذليل بعيشٍ ربَّ عيش اخفُّ منهُ الحمامُ

اخبرني صديق كانت ماهيتهُ ١٨ جنيهاً في الشهر في ثاني سني الحرب انهُ امّن على حياتهِ في احدى شركات التأمين بستين جنيهاً في السنة او ٥ جنيهات في الشهر بعد ان حسب انهُ يستطيع الدفع بسهولة. ولم يشعر بفرق سنة ١٩١٥ وسنة ١٩١٦ بل جعل يشعر بالفرق بغتة سنة ١٩١٧ وما بعدها حتى انهُ لم يستطع توفير المبلغ سنة ١٩١٨ وسنة ١٩١٩ مع زيادة ماهيتهِ الى ٣٠ جنيهاً والمبالغة في الاقتصاد. فلجأ الى شرّ الوسائط وهو الدين

***

واذا بحثنا في الغلاء بحثاً اقتصادياً فلسفياً رأينا ان اثمان الاشياء لم تزد كما يبدو لنا لاول وهلة. خذ السمن مثلاً فقد كان الرطل منهُ بخمسة غروش وهو يباع الآن بخمسة عشر غرشاً الى العشرين اي زاد نحو اربعة اضعاف. وبعبارة اخرى ان الجنيه كان يشتري ٢٠ رطلاً منهُ وهو لا يشتري الآن سوى ٥ ارطال اي ان قوتهُ الشرائية كما يقول الاقتصاديون هبطت الى خمس ما كانت

ولكن هذا التقدير ليس صحيحاً على اطلاقهِ لان الجنيه في الحالة الاولى كان ذهباً وكان الجنيه الورق يساوي الجنيه الذهب عرفاً فلما قلَّ الذهب وزاد الورق زادت قيمة الاول وقلت قيمة الثاني حتى لقد بيع الجنيه الذهب بمبلغ ١٥٠ غرشاً وسعّر في البورصة بمبلغ ١٥٥ غرشاً اي ان ثمنهُ ازداد النصف فهبط سعر الجنيه الورق مقابل ذلك الى نحو ٦٦ غرشاً. اي ان الغرش القديم على حساب الجنيه الذهب مئة غرش اصبح الآن يساوي ⅔ غرش

واذا عدنا الى السمن قلنا ان الجنيه الذهب كان يشتري ٢٠ رطلاً سمناً. وثمن رطل السمن ٢٠ غرشاً ولكن لما كان سعر الجنيه الذهب قد ارتفع الى ١٥٠

غرشاً فان هذه تشتري ٧ ½ رطل ممن . وبقسمة ٢٠ على ٧ ½ يخرج لنا ٢٫٦٦ اي ٢ ⅔ ومعنى ذلك ان ثمن السمن زاد في الحقيقة وواقع الامر ٢ ⅔ ضعف لا خمسة اضعاف كما ظن لاول وهلة

***

وقد جربت طرائق كثيرة لمقاومة الغلاء منها سيطرة الحكومة على بعض الحاجيات لمنع احتكارها وجني الربح المحرّم منها فما اغنت هذه الطرائق كلها فتيلاً . وعندي ان افضلها اعتصاب الجمهور وامتناعهُ عن شراء الاشياء التي ليس مضطرّاً كل الاضطرار اليها وتأجيل شرائها الى حين . ولكن الجمهور او ما يسمونهُ الرأي العام كثير التقلب لا يستقر على حال . وقد اذكرني تقلبهُ هذا حكاية الامبراطور كاليجولا الروماني فقد رئي ذات يوم يبتسم لنفسهِ وقد عراهُ شيء من الذهول فقيل لهُ في ذلك فاجاب تمنيت لو تجمع رقاب الجمهور في رقبة واحدة فاضربها ضربة اطيح بها الراس عن البدن

وقد حسب بعض المؤرخين هذه الامنية عليهِ واتهموهُ بالقسوة والبله بسببها . ولكن لو عاش اولئك المؤرخون الى يومنا هذا ورأوا كيف يجني الجمهور على نفسهِ بنفسهِ ويبحث عن حتفهِ بظلفهِ لعذروا كاليجولا على قولتهِ . وقد جرّب اعتصاب الجمهور غير مرة فنجح ايما نجاح . جرب في باريس اعتصاب الناس على الاتوموبيل لما جاوزت اجورهُ حدّ المعقول فاضطر اصحاب مركبات الاتوموبيل الى التقهقر مرغمين وجرّب اعتصاب اصحاب المعامل في اميركا على تجار السكر وجميع الدلائل تدلُّ على انهم مفلحون في اعتصابهم

وجرب اعتصاب الجمهور في هذه العاصمة فنجح ايما نجاح ولكن لم يشعر بهِ احد لانهُ لم يكن مدبراً ولانهُ جرى بلا جعجعة ولا طنطنة . ذلك ان سقاة الليموناده وغيرها من « الشربات » اتفقوا فيما بينهم على تعليق اوراق في دكاكينهم يعلنون فيها رفع ثمن الكاس من نصف غرش الى غرش . ومضى ايام على هذه الحالة وفيما انا مارٌّ ذات يوم امام دكان لليموناده رأيت الساقي واقفاً لا يعمل عملاً فحدثتهُ بامر هذه الزيادة ففهمت منهُ ان سوقهم كاسدة . ثم بعد ايام مررت من هناك فوجدت الورقة قد نزعت فسألتهُ عنها فقال ان عندهم الآن كاسين كاساً بنصف غرش وكاساً بغرش . فطلبت ان يريني الكاس الاولى فاذا بها الكاس القديمة

في حجمها وكاس الفرش اكبر منها. وهكذا فازالجمهور غير متعمد قلبتهُ يفوز متعمداً

والحق يقال ان في زيادة كاس الليموناده وامثالها ١٠٠ في المئة غبناً على الجمهور. فانهُ قبل رفع فنجان القهوة الى ضعف ثمنهِ لان الناس لا يستغنون عندنا عن الجلوس في القهوة فحسبوا هذه الزيادة اجرة الجلوس واما سقاة الليموناده فلا مجالس عندهم ولا كراسي

اما هبوط اسعار الاشياء الى مستواها القديم فمستحيل لاسباب اهمها زيادة اجور العمال وتعيين حدّ لهذه الاجور تتخطاهُ الى الامام ولا تنحسر عنهُ الى الوراء . ومن هذه الاسباب خسارة ملايين الرجال في الحرب الماضية واضطرار الحكومات المختلفة الى تعيين معاشات لعائلاتهم وبالتالي الى زيادة ميزانياتها والديون الاهلية زيادة تضطر معها الى فرض الضرائب الكثيرة لايفاء تلك الديون وهذا لا يكون قبل مرور عشرات السنين .ومنها زيادة معدل الفائدة الى آخر ما هناك.وعندي ان متوسط نفقات المعيشة يقف عند ٥٠ في المئة زيادة على ما كان في الماضي.اي ان ما كان يشترى بعشرة جنيهات قبل الحرب يشترى بخمسة عشر جنيهاً

ولا ريب ان اول ما يساعد على نزول الاثمان الى هذا المستوى هو ظهور الذهب واختفاء الورق واعلان الحكومات والبنوك الرسمية الكبرى انها مستعدة لاستبدال الورق المتداول بالذهب . فان من اسباب رخص اوراق النقود عدم ثقة الناس بها لاسباب قد لا تكون صحيحة في احيان كثيرة ولكن لا يمكن اقناعهم بخطاهم وعليهِ يسارعون الى تصريف الورق بمشترى الاشياء التي يظنون انها اثبت منهُ وبعدم المساومة في ثمنها كثيراً فهم يستبدلونها بعقار ومحل ذهبية وباشياء منزلية غير سريعة العطب. وهذا يعلل ارتفاع اثمان العقار عندنا الى حدّ يجاوز المعقول والمنقول . ولا مشاحة ان افضل الوسائل لازالة الغلاء قلة النقود المتداولة وبالتالي غلاؤها فاذا غلت النقود رخصت الاشياء واذا رخصت غلت كذلك يزيلهُ او يخفضهُ زيادة الانتاج كما قال جميع علماء الاقتصاد وكما هو مفهوم بالبديهة.ولكن هذه الزيادة لا يمكن ان تكون الآن الاّ تدريجية بسبب فقد كثير من الايدي العاملة في الحرب واختلال الموازنة في الاعمال والاشغال

ومما يزيل الغلاء او يخفضهُ المنافسة الصناعية والتجارية لانها تفضي الى تخفيض الربح الفاحش كما لا يخفى

(نقيب)

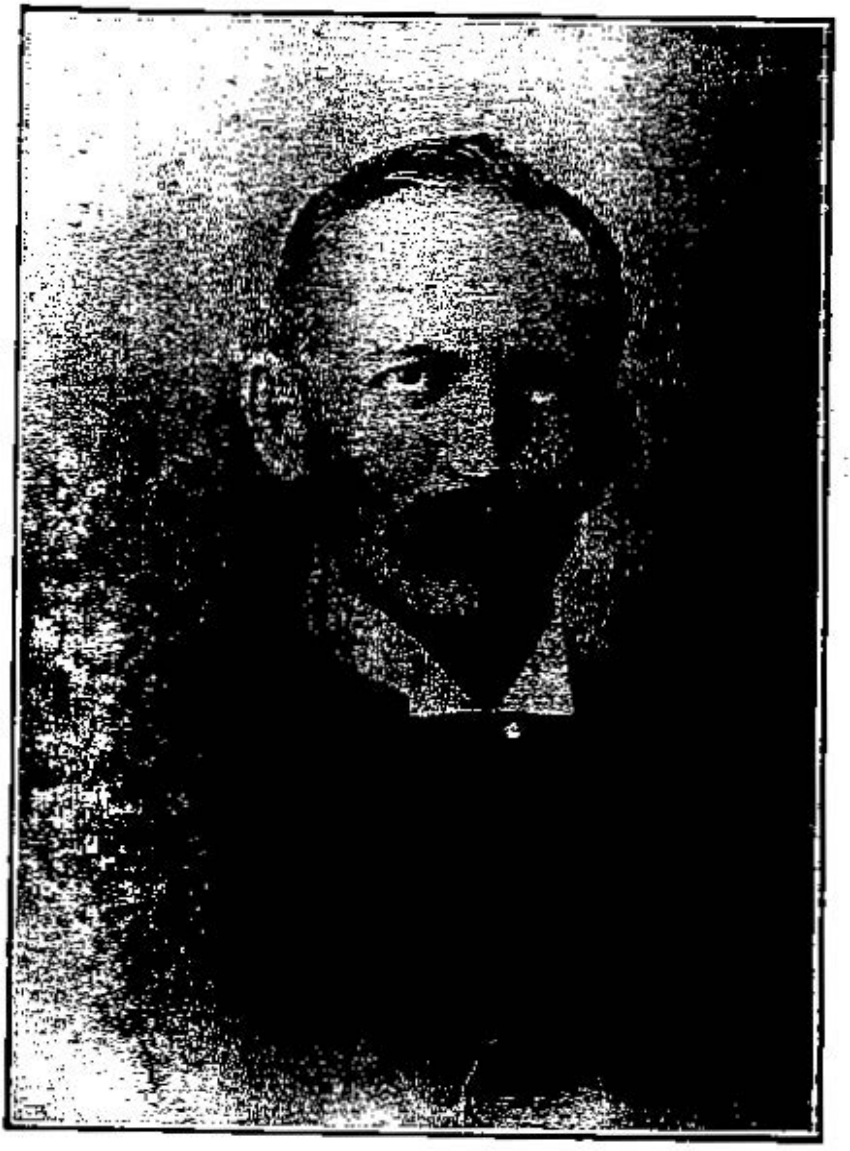

الرئيس هورد بس

President Howard S. Bliss, D.D., L.L.D.

منتطف اغسطس ١٩٢٠

امام الصفحة ١١٧